S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1998/308
8 April 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ٨ نيسان/أبريل ١٩٩٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الرئيس التنفيذي للجنة الخاصة التي أنشأها الأمين العام عملا بالفقرة ٩ (ب) من قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١)

يشرفني أن أشير إلى الرسالة التي وجهتها إلى رئيس مجلس الأمن في ١٩ شباط/فبراير ١٩٩٨ (S/1998/176). وقد بيّنت بها الطرائق لسير عمل اجتماعات التقييم التقني التي وافقت عليها اللجنة والعراق. وقد أحلت بتلك الرسالة أيضا تقريرين لاجتماعين من اجتماعات التقييم التقني. وكان أول التقريرين يتعلق بكشف الحساب عن الرؤوس الحربية الخاصة للأسلحة البيولوجية والكيميائية ويتعلق التقرير الثاني بأنشطة العراق بالنسبة إلى العامل الكيميائي VX.

وعُقد في فيينا، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٧ آذار/ مارس ١٩٩٨، اجتماع التقييم التقني الثالث الذي يتناول جميع جوانب برنامج الأسلحة البيولوجية في العراق. وأحيل إلى المجلس الآن، للاطلاع، التقرير الذي تلقيته من هذا الاجتماع الثالث (انظر المرفق). وترد في التقرير الاستنتاجات التي توصل إليها بالإجماع المشتركون في الاجتماع. وكما في حالة اجتماعات التقييم التقني السابقة، قام خبراء اللجنة الخاصة بإبلاغ خلاصة تلك الاستنتاجات إلى المشتركين العراقيين قبل وضعها في الصيغة النهائية. وأحيل اليوم أيضا إلى الحكومة العراقية نسخة من هذه الرسالة مع الضميمة نفسها.

(توقيع) ريتشارد بتلر

المرفق

تقرير فريق اللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة إلى اجتماع التقييم التقني بشأن برنامج الحرب البيولوجية المحظور

(فيينا، ٢٠ - ٢٧ آذار/ مارس ١٩٩٨)*

١ نيسان/أبريل ١٩٩٨

١ - مقدمة

١-١ وفقا لأحكام قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١)، يقبل العراق دون أي شرط القيام تحت إشراف دولي بتدمير ما يلي أو إزالته أو جعله عديم الضرر: جميع الأسلحة الكيميائية وجميع مخزونات العوامل الكيميائية وما يتصل بها من منظومات فرعية ومكونات وجميع مرافق البحث والتطوير والدعم والتصنيع. ويطالب قرار مجلس الأمن ٧٠٧ (١٩٩١) العراق بأن يقدم 'إقرارا تاما ونهائيا وكاملا'. وعلى الرغم من مختلف قرارت مجلس الأمن يواصل العراق إخفاء برنامجه للأسلحة البيولوجية. فمنذ أيار/ مايو ١٩٩٢، قدمت مجموعة من 'الإقرارات التامة والنهائية والكاملة' إلى اللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة، كان آخرها في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧. وفي عام ١٩٩٥ اعترف العراق بوجود برنامج للأسلحة البيولوجية الهجومية.

١-٢ في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، نظر فريق من الخبراء في كشف أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ وأعرب عن الرأي أن الوثائق غير كاملة وغير كافية وفيها خلل تقني. وأبلغت اللجنة الخاصة مجلس الأمن، في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٧، أن العراق لم يكشف عن كامل نطاق برنامج الحرب البيولوجية المحظور.

١-٣ وفي كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، اتفق الرئيس التنفيذي للجنة الخاصة ونائب رئيس وزراء العراق على إجراء اجتماع للتقييم التقني يعالج بالتحديد قضية برنامج الحرب البيولوجية المحظور.

٢ - الأعمال التحضيرية

٢-١ دعا الرئيس التنفيذي عددا من الحكومات إلى تعيين خبراء للمشاركة في اجتماع التقييم التقني بشأن الأسلحة البيولوجية. وبناء على الردود الواردة، قام الرئيس التنفيذي بتشكيل فريق يضم خبراء من الاتحاد الروسي وأستراليا وأوكرانيا والبرازيل ورومانيا والسويد وسويسرا والصين وفرنسا وكندا والمملكة المتحدة والنرويج والولايات المتحدة وثلاثة خبراء من مكتب اللجنة الخاصة جاءوا من ألمانيا والنمسا والولايات المتحدة. وقد ألحقت بالمرفق ألف قائمة بأعضاء الفريق.

---

* المرفقات والتذييلات المذكورة في التقرير غير مرفقة.

٢-٢ وقبل اجتماع التقييم التقني أرسلت اللجنة إضبارة إلى العراق تضم جميع إعلانات العراق المتعلقة ببرنامج الحرب البيولوجية العراقي مشفوعة بالوثائق التي قدمها العراق تأييدا لإعلاناته. وقدمت، حسب الاقتضاء، ترجمة رسمية للوثائق العربية.

٢-٣ واجتمع فريق الخبراء في الأمم المتحدة بنيويورك يوم الخميس ١٢ آذار/ مارس ١٩٩٨ وقضى ستة أيام في التحضير للاجتماع، منها أربعة أيام جلسات إعلامية. وفي إطار الأعمال التحضيرية كان في متناول الفريق جميع المعلومات المتاحة للجنة بشأن برنامج الحرب البيولوجية للعراق. واستنادا إلى هذه المعلومات الأساسية وبعد إجراء تقييم لإعلانات العراق، أعد الفريق مذكرة تعليقات (المرفق ألف) قدمت إلى الوفد العراقي قبل الاجتماع. وقدم العراق أيضا إضبارة إلى اجتماع التقييم التقني قبل الاجتماع.

٣ - سير أعمال اجتماع التقييم التقني

٣-١ كان الغرض من اجتماع التقييم التقني هو القيام، عن طريق المناقشات المفتوحة مع الوفد العراقي، بفحص جميع جوانب برنامج الحرب البيولوجية المحظور بهدف تقييم المسائل التقنية لهذا البرنامج وتقديم تقرير إلى الرئيس التنفيذي للجنة الخاصة.

٣-٢ جرى اجتماع التقييم التقني بشأن الحرب البيولوجية في مكتب الأمم المتحدة بفيينا، النمسا، في الفترة ٢٠ - ٢٧ آذار/ مارس ١٩٩٨. وكان يرأس الوفد العراقي (المرفق جيم) الفريق عامر حمودي السعدي. وعـُقد اجتماع أولي بين الخبراء والوفد العراقي في ١٩ آذار/ مارس ١٩٩٨. وتأكد في ذلك الاجتماع أن الدكتور آكي زلستروم سيرأس اجتماع التقييم التقني. وتم الاتفاق على أن يكون جدول أعمال الاجتماع متسقا بوجه عام مع تسلسل الفصول في "الإقرار" جلسة جلسة، وأن يفتتح العراق الاجتماع بعرض أولي وملاحظات على التعليقات المكتوبة التي قدمتها اللجنة الخاصة في إضبارتها حول الحرب البيولوجية. واتـُفق أيضا على عدم تقديم أي تعليقات إلى وسائط الإعلام إلى أن ينتهي اجتماع التقييم التقني.

٣-٣ واتفق الاجتماع أيضا على التوقف عن العمل لمدة ٢٤ ساعة في اليوم قبل الأخير للسماح لكلا الوفدين بإعداد ملاحظاتهما الختامية المؤقتة. وأبديت تعليقات على موجز استنتاجات الفريق التي قدمت في الجلسة النهائية لاجتماع التقييم التقني في ٢٧ آذار/ مارس (المرفق دال).

٣-٤ اشترك الوفد العراقي في جميع المناقشات أثناء اجتماع التقييم التقني. وفي الجلسة الأولى قدم الفريق عامر السعدي موجزا لبرنامج الحرب البيولوجية. وقدم الفريق السعدي نفسه بوصفه خبير الأسلحة الأول في العراق وأعلن أن لديه الإذن بالكلام في هذه المواضيع. ثم مضى يوجه الانتقادات إلى تعليقات الفريق.

٣-٥ لم يدرج العراق في وفده التقني مجموعة كاملة من ذوي الخبرات التقنية والإدارية تيسر الفحص الكامل لمعظم المسائل. وأعلن العراق أنه لم يستطع تأمين وفد أشمل من ذلك لأسباب مالية وشخصية.

واختار الفريق السعدي شخصيا أن يجيب على معظم الأسئلة على المستوى العام والسياسي. وكان يختار من وقت لآخر أحد الخبراء العراقيين الحاضرين للمساهمة. وتأجل البت في كثير من المسائل التقنية التي أثيرت، ولكنها لم تناقش، إلى ما بعد الاجتماع. وكان الكثير من الإجابات بمثابة تعليلات وليست بيانات تقريرية نهائية ولا تمثّل سردا تقنيا متماسكا.

٦-٣ وقد أدير الاجتماع بروح مهنية عالية وفقا للترتيبات المتخذة في بداية الأمر.

٤ - التقييم الفني

٤-١ نظرة عامة

٤-١-١ يحتوي "الإقرار الكامل النهائي التام" على أخطاء وحالات من عدم الاتساق وثغرات في المعلومات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المعلومات المتعلقة ببرنامج الحرب البيولوجية في العراق قد تم انتقاؤها قبل عرضها في "الإقرار"، وهذا أمر يعرقل تقييم هذا البرنامج، فالإقرار ينبغي أن يكون تقديما لحساب كامل وتام، ومن ثم ينبغي أن يكون وثيقة قائمة بذاتها. كذلك لا يقدم الإقرار فهما واضحا للمركز الحالي لبرنامج الحرب البيولوجية أو يبين ما إذا كان هذا البرنامج قد أنهِي أو متى تم إنهاؤه في حالة إنهائه.

٤-١-٢ إن العلاقة بين الاقتناء والإنتاج والاختيار فيما يتعلق بالأسلحة تتنافى مع ما تؤكده العراق من أنه لم يكن هناك تخطيط لبرنامج الحرب البيولوجية. فسرد المسائل التنظيمية والسوقية كالخطط والمفاهيم المتعلقة باتخاذ القرارات والمفاهيم العسكرية المستخدمة هو سرد لا يتجاوز الحد الأدنى. والمعلومات الحالية عن الجوانب التنظيمية لا تتيح فهم نطاق برنامج الحرب البيولوجية.

٤-٢ التاريخ

٤-٢-١ لم يقدم العراق شيئا عن الجوانب المتعلقة بتطور برنامج الحرب البيولوجية يتيح فهمه فهما عاما. وإذا كان هذا تاريخا عاما، ولم يكن في النية التطرق إلى المسائل المحددة، فإن الندرة التامة للمعلومات عن معهد الحسن بن الهيثم[1]، والعلاقات القائمة بين المؤسسات المختلفة وما يدعى من عدم وجود الوثائق، كلها أمور تبعث على القلق الشديد. ولا بد من توافر مزيد من المعلومات التي يتوافر فيها الاتساق التام. وليس هناك ما يبرر ما يقرره العراق من أن معهد الحسن لا أهمية له.

٤-٢-٢ كذلك لم يقدم العراق بيانا كافيا لترتيبات التمويل والميزانية المقررة بالنسبة لبرنامج الحرب البيولوجية طوال فترة وجوده.

---

(١) كان معهد الحسن بن الهيثم (معهد الحسن) معهدا لبحوث الأسلحة البيولوجية والأسلحة الكيميائية ترعاه إحدى وكالات الاستخبارات العراقية.

٤-٢-٣ وتحديد التاريخ الذي توقف فيه برنامج الحرب البيولوجية الهجومية مسألة أساسية. ومعرفة التاريخ الذي توقف فيه من يتعلق بهم الأمر عن العمل في البرنامج، أو التاريخ الذي تم فيه نقلهم إلى مكان آخر، مسألة حيوية في هذا الصدد. وقد قدمت هذه المقترحات إلى وفد العراق.

٤-٣ المواقع والمباني

٤-٣-١ لم يرد في "الإقرار" ذكر لمعهد الحسن أو لكثير من مواقع ما عرف فيما بعد باسم برنامج الحرب البيولوجية. والمبررات التي قدمت لبناء وشراء جميع المواقع مبررات غير كاملة. وقد حاول العراق أن يهمّش وأن يقلل إلى أدنى حد المعلومات المتعلقة بهذه المواقع على أساس أنها عديمة الأهمية. ووافق العراق على أن يضمّن "الإقرار" كجزء لا يتجزأ منه رسوما بيانية لجميع المواقع المتعلقة بأي أنشطة تتصل بالأسلحة البيولوجية (من أول يوم بدأ فيه تنفيذ برنامج الحرب البيولوجية في العراق). وهذا فصل رسمي من "الإقرار" ومن الضروري أن يكون كاملا وتاما حتى يتيح فهم البرنامج وييسر ما يضطلع به مستقبلا من أعمال التحقق.

٤-٣-٢ ويتعين على العراق أن يبين مبرر وموجب جميع المواقع بما فيها مواقع تجارب الأسلحة، ومواقع البحث والتطوير، ومواقع الإنتاج والتخزين، ومواقع إنتاج الأسلحة وتعبئتها، ومواقع توزيع الأسلحة، ومواقع تدمير الأسلحة والوثائق والعوامل. ويتعين تقديم رسوم بيانية للمباني حيثما يكون ذلك مناسبا.

٤-٤ التنظيم

٤-٤-١ إن النقص العام في المعلومات المتعلقة بالتنظيم من أعلى المستويات إلى أدناها، والصلات القائمة بينها وبين الأجهزة الوظيفية، تعوق إلى حد كبير القدرة على فهم نطاق برنامج الأسلحة البيولوجية في الماضي. ولا بد من وجود الوثائق المؤيدة والمعلومات المتسقة فيما يتعلق بتنظيم البرنامج وتوزيع أمواله.

٤-٤-٢ إن العراق يدعي أنه لم يكن هناك دعم أو تنظيم يتصل بوزارة الدفاع وأنه لم يكن هناك تمثيل في "القيادة العليا العسكرية" أو مجلس الوزراء العام فيما يتعلق بأي جانب من جوانب برنامج الحرب البيولوجية. ويقرر العراق أن المدير العام لمركز البحوث الفنية[٢] كان مسؤولا أمام حسين كامل بوصفه رئيسا لجهاز أمن الدولة[٣]. وليس أمام هيئة التصنيع العسكري[٤]. وعلى الرغم من ذلك ينفي العراق بشدة أية علاقة بين برنامج الحرب البيولوجية وأية وكالات استخبارات عراقية؛ وهو إنكار اعتبره الفريق غير جدير

---

(٢) أنشئ مركز البحوث الفنية في عام ١٩٥٥ تحت إشراف إحدى وكالات الاستخبارات العراقية، وأضيف إليه جزء من برنامج الحرب البيولوجية في عام ١٩٨٧.

(٣) كان جهاز أمن الدولة تحت قيادة حسين كامل.

(٤) كانت هيئة التصنيع العسكري مسؤولة اسما عن مركز البحوث الفنية.

بالتصديق. وما زال البرنامج مجالا يتم بالنسبة له إنكار أية علاقة بين وزارة الدفاع أو وزارة الصحة أو أية وكالات أخرى وبين هيئة التصنيع العسكري ومركز البحوث الفنية. وثمة من الأدلة ما يناقض ذلك. وقد عرض العراق أن يوضح الهياكل التنظيمية داخل هيئة التصنيع العسكري وحدها.

٤-٤-٣ وذكر العراق أن معهد الحسين كان مشروعا فاشلا تماما، وأنه صُفي تصفية كاملة، وأنه لم تكن له علاقة ببرنامج الحرب البيولوجية ولا تم على أي نحو مواصلته من خلال البرنامج. ومن الصعب في ضوء المعلومات الحالية قبول هذا القول. فالرقابة على البرنامج من أدنى المستويات إلى أعلاها لا تفسر درجة التنسيق التي كانت تتضح مع تقدم البرنامج.

٤-٤-٤ وعلى نقيض معهد الحسن الذي كان لديه برنامج رسمي للتوظيف في أنشطته المتعلقة بالأسلحة البيولوجية، فإن برنامج الحرب البيولوجية الذي تلاه لم يكن لديه ترتيب رسمي حسبما تقول العراق. وقد ذكر العراق أن الأشخاص الواعدين فيما أصبح يعرف فيما بعد باسم برنامج الحرب البيولوجية كانوا يبعثون إلى الخارج لإجراء بحوث تتصل بالأسلحة البيولوجية. ولم يستطع الفريق في ضوء البيان غير الكافي للاتصالات الأكاديمية أن يقوم بتقييم ذي معنى.

٤-٥ الاقتناء

٤-٥-١ يشوب "الإقرار" القصور فيما ذكره عن الحصول على الإمدادات والمواد والمعزولات الميكروبيولوجية والذخائر والمعدات. ويدعي العراق أن جميع الواردات الخاصة ببرنامج الحرب البيولوجية قد تم الإبلاغ عنها. على أن النظام المستخدم في "الإقرار" لتحديد واردات العراق التي تدرج والواردات التي لا تدرج في المقتنيات المعلن عنها قد تبين أنه نظام لا أساس له. وعلى ذلك فإن المقتنيات، كما تقاس بعدد أوامر الشراء بما فيها خطابات الاعتماد والمعاملات النقدية من خلال الملحقين، هي في جوهرها مقتنيات أبلغ عنها بأقل من حقيقتها. وبدون تقديم حساب كامل عن جميع المقتنيات الخاصة ببرنامج الحرب البيولوجية لا يمكن إعداد حساب للمواد.

٤-٥-٢ ولم يتم الإبلاغ عن كميات كبيرة من أوساط النمو الميكروبي أو إدراجها في حساب المواد. وبالإضافة إلى ذلك، يقرر العراق أن هناك كميات من الأوساط الخاصة بالمختبرات، ومنها الأوساط التي قيل إنها خاصة بمختبر الطب الشرعي بمركز البحوث الفنية، لم يكن من اللازم الإبلاغ عنها في "الإقرار". وهذا يفسر الإبلاغ عن بعض الواردات بأقل من كمياتها الحقيقية. والواقع أنه لا يوجد فيما يبدو فصل واضح بين الأوساط المختبرية الخاصة ببرنامج الحرب البيولوجية والأوساط المختبرية المنسوبة إلى مختبر الطب الشرعي. ولم يقم العراق بإدراج وارداته من الأوساط المستخدمة في برنامج بحوث وإنتاج الفطريات.

٤-٥-٣ إن عمليات الحصول ومحاولات الحصول على معزولات ميكروبيولوجية معينة، سواء في الداخل أو من الخارج، قد عرضت في "الإقرار" بأقل من حقيقتها ولم توصف وصفا جيدا. ولم يقدم أي مبرر لاختيار السلالات المعينة التي تم الحصول عليها من الخارج. فالحصول على المعايير التوكسينية الفطرية

والسلالات الفيروسية والفطرية لم يتم إدراجه. ويدعي العراق أن السلالات الفيروسية قد جاء ذكرها في موضع آخر من "الإقرار" ولا حاجة إلى إدراجها تحت بند الاقتناء. والمعرفة في هذا المجال هي أحد العناصر الأساسية اللازمة لفهم نطاق برنامج الحرب البيولوجية العراقي فهما كاملا.

٤-٥-٤ ولم يقدم العراق معلومات كاملة عن جميع قنوات الاقتناء ومنها الشركة التجارية العربية. وقد وعد العراق بأن يقدم معلومات إضافية في هذا المجال.

٤-٥-٥ إن احتمال أن تكون شركة سامراء للصناعات الدوائية قناة من قنوات الاقتناء بالنسبة للمواد المتصلة ببرنامج الحرب البيولوجية قد تم الرد عليه بتفسير يلزم التحقق منه.

٤-٥-٦ وأرقام حساب الأوساط أرقام غير دقيقة. فهذا الحساب يستند إلى تقديرات لكميات العوامل التي تم إنتاجها وأعداد الدفعات غير الناجمة. والوثائق المتاحة لا تكفي لتحديد الأرقام في حساب الأوساط. وعلى هذا فإن حساب المواد بالنسبة للأوساط يستند إلى مجموعة من الأرقام التقديرية تستند بدورها إلى أرقام مقدرة وأرقام مشتقة وإلى تقدير للأوساط المقتناة يقل عن حقيقتها. وبناء على ذلك، فإن حساب المواد بالنسبة لأوساط النمو الميكروبيولوجية التي تم الحصول عليها أو استهلكت أو فقدت أو تبقت في عام ١٩٩١ لا يمكن تحديده.

٤-٦ البحث والتطوير

٤-٦-١ لم تجر جلسة البحث والتطوير على مستوى علمي أو تقني لأن رئيس الوفد العراقي رأى أن يجيب على معظم الأسئلة بطريقة سطحية وكثيرا ما انحرف بمسار السؤال. وبناء على ذلك، لم يُقدم إلا قدر ضئيل من المعلومات.

٤-٦-٢ ولا تحدد بوضوح في الإقرار الكامل والنهائي والتام بداية البحث والتطوير في برنامج الحرب البيولوجية. ويجب أن يقدم تخطيط وإدارة وتطوير برنامج البحث بكامله كي يتسنى تفهم نطاق برنامج الحرب البيولوجية والقصد منه عموما. ويجب أن يتضمن هذا بيانا بالأعمال المضطلع بها في معهد الحسن والآثار المترتبة عليها بالنسبة لبرنامج الحرب البيولوجية في الآونة الأخيرة. وتزعم العراق أنه لم يجر أي دراسات مفاهيمية أو يعد ورقات بحث.

٤-٦-٣ والأساس المحدد للتوسع في برنامج الحرب البيولوجية حتى عام ١٩٩١ غير واضح ويحتاج إلى مزيد من الإيضاح. ويتضمن هذا اختيار العوامل والبحوث المتعلقة بجوانب السمية والانتشار. وحتى الآن، لا يوجد فرد بعينه يضطلع بالمسؤولية عن الشروع في البحث والتطوير والتنسيق بينهما. كما أن دور الإدارة التقنية التابعة لهيئة التصنيع العسكري في تخطيط وحيازة مقترحات البحث غير واضح.

٤-٦-٤ ووصف العراق مختلف الباحثين بأنهم تعوزهم الخبرة بل وأنهم غير أكفاء. ومن المفارقات أن برنامج الحرب البيولوجية الذي يشترك فيه نفس الأشخاص قد نجح في التوصل إلى نتائج ملموسة في وقت قصير.

٤-٦-٥ ولم يوضح بالكامل اختيار العوامل، ولا سيما في ضوء برنامج الحرب البيولوجية الذي واصل التوسع والتطور. كما أن الأساس المنطقي لاختيار العوامل الفطرية والفيروسية غير مقبول.

٤-٦-٦ أما التقليل من أهمية البحث وعدم وجود أساس منطقي لبحوث الهندسة الجينية والريسين والتوكسينات الفطرية والفيروسية فيبعث على الانزعاج. ونوعية جميع المعلومات العلمية الواردة في "الإقرار" سيئة، حيث يزداد فيها التركيز على الأساليب لا النتائج.

٤-٦-٧ والمعلومات المقدمة عن البحوث في مجال الفطريات غير كاملة. والبيان المقدم عن التريكوثيسينات هزيل وغير دقيق، لا سيما فيما يتعلق بالإطار الزمني للبحث. وقد قدم العراق إجابات مراوغة. والمعلومات المقدمة عن السمية الحيوانية بشأن التوكسين المغاير غير دقيقة وغير كاملة. وتعذر على العراق، من بيانات البحوث المقدمة، تبرير استخدام التوكسين المغاير لأغراض التسليح. ووافق العراق أيضا على أنه يلزم تقديم المزيد من المعلومات عن مشروع التوكسين المغاير.

٤-٦-٨ والمعلومات المقدمة عن البحوث في مجال البيولوجيا الجوية غير كاملة. أما وصف العراق للبرنامج البيولوجي الجوي بأنه فج ولا علاقة له بعناصر برنامج البحث فيتناقض مع المعلومات التي في حوزة اللجنة الخاصة والمقدمة من العراق.

٤-٧ الإنتاج

٤-٧-١ أصر العراق على أنه من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، تقديم بيان يمكن التحقق منه عن الإنتاج لأن الوثائق ذات الصلة قد جرى إتلافها من جانب واحد. ولا يدعم "الإقرار" كميات الإنتاج الفعلية من عوامل الحرب البيولوجية الأربعة[٥] التي يعترف أنها مطلوبة لأغراض التسليح. وأصر العراق على أن الوثيقة الأساسية لبيانات الإنتاج هي "تقرير الحكم لعام ١٩٩٠" وأن الإنتاج كان يستند إلى توافر المعدات والأفراد، فضلا عن احتياجات حشو الأسلحة. ويزعم العراق أنه لم تكن هناك خطة استراتيجية أو جهد منسق لإنتاج العوامل.

---

(٥) المِطثيات الحاطمة (المُوات الغازي)، والمطثيات الوشيقية (توكسين التسمم الوشيقي)، والعصوية الجمرية (الجمرة الخبيثة)، والتوكسين المغاير.

٤-٧-٢ ويزعم العراق في "الإقرار" أن برنامج الحرب البيولوجية لم يتحول إلى استخدام أجهزة التخمير داخل العراق إلا بعد فشله في حيازتها من مصادر خارجية. ولا تدعم الأدلة هذا الزعم لأن المصادر الموجودة تلك كان قد جرى الحصول عليها قبل التماس إبرام عقود خارجية. ويزعم العراق كذلك أن إنتاج توكسين التسمم الوشيقي اعتمد في البداية على توافر وسط للنمو. ولا تدعم الأدلة هذا أيضا. وعموما، رأى الفريق التقني أن حيازة معدات الإنتاج كانت قد جرى التخطيط لها والتنسيق بينها على نحو أفضل مما صوره العراق.

٤-٧-٣ ويبدو أن إنتاج عوامل الحرب البيولوجية بكميات كبيرة قد جرى التقليل من شأنه إلى حد كبير في "الإقرار" الكامل والنهائي والتام. ويوجد تناقض غير متوقع ولا يمكن تعليله بين القدرة على الإنتاج وإنتاج العوامل المذكورة. ولا توجد ثقة كبيرة في البيان المقدم عن إنتاج العوامل البكتيرية: المطثيات الحاطمة والمطثيات الوشيقية (الأبواغ والتوكسينات)، والعصوية الجمرية والعصوية الرقيقة (عامل محاكاة العصوية الجمرية). واستخدام العراق للتذكر والحساب بأثر رجعي استنادا إلى احتياجات حشو الأسلحة و/أو "تقرير الحكم لعام ١٩٩٠" استخدام خاطئ. وبناء عليه فإن الأرقام لا يعول عليها.

٤-٧-٤ والبيان المقدم عن إنتاج التوكسين المغاير وتكنولوجيا الإنتاج والتنظيم والتسليح لا يمكن تصديقه. ولا يمكن لأسلوب إنتاج التوكسين المغاير أن يتكفل بالنوعية والكمية المذكورة في "الإقرار" الكامل والنهائي والتام.

٤-٧-٥ وأصر العراق بشدة على فترات عدم استخدام أجهزة التخمير قد حددتها الحاجة إلى صيانتها أو عدم القدرة على استخدامها نتيجة للتلوث. وأكد العراق مرة بعد أخرى أن الإنتاج هو كما ورد في "الإقرار" الكامل والنهائي والتام. ولم توضح على نحو مرض الإنتاجية المنخفضة لأجهزة التخمير والفترات الكبيرة التي لم تستخدم فيها تلك الأجهزة.

٤-٧-٦ ولا يمكن التأكد من بيان العراق بأنه قد دمر من جانب واحد جميع أجهزة بدء الاستنبات البكتيري في تموز/يوليه ١٩٩١.

٤-٨ التسليح

٤-٨-١ لا يمكن، دون تفهم كامل لجميع الجوانب المتعلقة بأسلحة الحرب البيولوجية العراقية، تقدير ما إذا كانت أحكام قرار مجلس الأمن ٦٨٧ قد استوفيت أولا. ولا يتضمن "الإقرار" الكامل والنهائي والتام التفاصيل المطلوبة. ويجب أن يتضمن ذلك الإقرار أرقام وأنواع كل نظام من نظم الأسلحة وعلاماته وبيان مفصل عنه. ولم تضف المناقشات التي جرت بشأن هذه المسألة أمورا ذات أهمية كبيرة. وقد اعترف العراق بأنه لا يمكن تدارك هذه الحالة إلا بتقديم بيان كامل تدعمه الوثائق والأدلة المادية.

٤-٨-٢ وإحدى المسائل المعلقة التي تبعث على أكبر قدر من الانزعاج تتعلق بالرؤوس الحربية المزودة بعوامل الحرب البيولوجية في مشروع الحسين. ولا يمكن التوفيق بين البيان الذي ورد في "الإقرار" الكامل والنهائي والتام عن تدمير الرؤوس الحربية المزودة بعوامل الحرب البيولوجية والأدلة المادية. ويعترف العراق بأن "الإقرار" الكامل والنهائي والتام يتضمن معلومات غير صحيحة عن الرؤوس الحربية لمشروع الحسين. فالأسلحة التي أعلن أنها "كيميائية خاصة" كانت في الواقع أسلحة تقليدية. وجرت مناقشة ما اكتشف مؤخرا في حفرة من النباعي وزعم العراق أنها رؤوس حربية مزودة بأسلحة كيميائية. وقدمت اللجنة الخاصة ما يدل على أن تلك الأسلحة هي أسلحة بيولوجية. ولم يرد العراق على ذلك بالتفصيل "مفضلا" أن يتناول هذه المسألة عند إنجاز عملية التنقيب الجارية. وتلقى هذه الحالة بأسرها ظلالا من الشك على كثير من جوانب برنامج الحسين للرؤوس الحربية المزودة بعوامل الحرب البيولوجية.

٤-٨-٣ وتشمل المسائل الهامة الأخرى عدم توافر معلومات في "الإقرار" عن مشروع العراق لإسقاط صهاريج لعوامل الحرب البيولوجية من الطائرات. وجرى التقليل جدا من أهمية هذا السلاح نظرا لأنه يبدو أنه أكثر الأسلحة التي أنتجها العراق من حيث الفعالية. ومن دواعي القلق أيضا وجود أدلة على أن العراق كان يستقصي براءات الاختراع في ذلك المجال قبل البدء المزعوم في تطوير السلاح بعدة سنوات. ولا يذكر "الإقرار" الكامل والنهائي والتام العامل الذي كان سيستخدم في الصهاريج المسقطة. وقد اعترف العراق، في غضون عمليات التفتيش، بأنه كان سيستخدم العصوية الجمرية. وذكر رئيس الوفد العراقي في اجتماعات التقييم التقني، لأول مرة، أن توكسين التسمم الوشيقي كان سيستخدم بالرغم من عدم تمكن العراق من تقديم أساس تقني لاختيار هذا العامل.

٤-٨-٤ ويتعذر، ضمن إطار أرقام الانتاج العامة للأسلحة الكيميائية والقنابل المحشوة بعوامل الحرب البيولوجية من طراز R-400 و R-400A، تحديد عدد الأسلحة التي جرى حشوها بعوامل معينة. ونظرا لأن العراق لم يتمكن من تفسير أوجه التناقض في الأدلة المقدمة بشأن هذا المجال، فلا يمكن إجراء تقييم يوثق به لأرقام القنابل المحشوة بعوامل الحرب البيولوجية.

٤-٨-٥ وعلاوة على ذلك، فإن جوانب أخرى من برنامج الحرب البيولوجية، وإن كانت أقل تحديدا عما ينبغي، تثير القلق أيضا. ومن غير المقبول إنكار وجود أي تخطيط أو مشاركة لوكالات خارجية في اختيار الأسلحة أو حشوها أو نشرها أو تدميرها. ولا يُبين في "الإقرار" الكامل والنهائي والتام بما فيه الكفاية البحوث المتعلقة بالأسلحة في نظم أخرى تشمل الذخائر العنقودية والمركبات التي يُتحكم في سيرها من بعد. كما أن عدم توخي الصراحة يثير إمكانية الاضطلاع بالبحث والتطوير بشأن نظم لم يكشف عنها حتى الآن.

٤-٩ التنظيم العسكري

٤-٩-١ من الأهمية بمكان، لدى تقييم أبعاد برنامج الحرب البيولوجية وأهمية النتائج المبينة، تقديم وصف واضح للهيئات التي تشكل القوة الدافعة وراء هذا البرنامج أو التي لها تأثير عليه. ومن شأن عدم توفر هذا

الوصف أن ينعكس سلبا على موثوقية أي سرد فيما يتعلق بالبحث والتطوير والإنتاج، وفيما يتعلق باختيار الأسلحة ونشرها. وبدون توفير المزيد من الأدلة المادية أو الوثائقية، فإن التفسيرات غير الواضحة التي جرى تقديمها، في جميع هذه المجالات، تجعل من المستحيل تأكيد المعلومات المقدمة في "الإقرار" الكامل والنهائي والتام.

٤-٩-٢ ووفقا لما ذكره العراق، فإن اشتراك وزارة الدفاع في برنامج الحرب البيولوجية قد توقف مع نقل الفريق البيولوجي من منشأة المثنى العامة إلى مركز البحوث التقنية الذي يخضع لهيئة التصنيع العسكري. ويؤكد العراق أن هذه الصلة مع وزارة الدفاع قامت من جديد فقط وعلى وجه التحديد لغرض نشر الأسلحة في كانون الثاني/يناير ١٩٩١. والتفسير المطروح هو أن هيئة التصنيع العسكري لها مركز أعلى من مركز وزارة الدفاع، وهي كيان مستقل يمكن له المضي قدما من الشروع في إنتاج الأسلحة إلى نشرها دون أي تدخل خارجي. وهذا أمر لا يمكن تصديقه.

٤-٩-٣ فأسلحة الحرب البيولوجية لا بد وأنه تم إدماجها في الترسانة الاستراتيجية للعراق. ولا بد أنه تم تحديد الأهداف العسكرية لهذه الأسلحة ومفاهيم استخدامها وآليات السماح بها. ولابد أن هذا الأمر اقتضى تخطيطا مستفيضا، وهذا ما ينكره العراق.

٤-٩-٤ ويصور "الإقرار" الكامل والنهائي والتام حسين كامل على أنه صانع القرار الرئيسي الوحيد والمهيمن على برنامج الحرب البيولوجية بعد عام ١٩٨٧. وهناك إنكار قوي بوجود أية روابط بين حسين كامل ووزارة الدفاع والهيئات الأخرى. ومن المقدر أن هذه الصلات لابد وأنها كانت قائمة. وبدون وجود هذه الصلات، سيكون من الصعب معرفة كيف حدد العراق احتياجاته العسكرية وخطط لاستعمال أسلحة الحرب البيولوجية.

٤-١٠ التضليل والإخفاء[٦]

٤-١٠-١ على الرغم من الالتزامات الواردة في قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١)، مارس العراق التضليل والإخفاء فيما يتعلق ببرنامجه الخاص بالحرب البيولوجية. فقد جرى الاضطلاع بجهود بالغة لإخفاء برنامج الحرب البيولوجية للعراق والمحافظة عليه. وقد اعترف العراق بهذا الإخفاء حتى عام ١٩٩٥. ويدعي العراق بأن تنفيذ تعليمات الإخفاء ترك للمبادرات الفردية ولم يكن نشاطا قائما على التخطيط والتنسيق. ومن السخف القول بأن إجراء على هذه الدرجة من الخطورة يترك دون تخطيط منسق. وينكر العراق حدوث أي تضليل. بيد أن العراق قدم تقارير وبيانات ومواد مزورة أو غير مطابقة لإخفاء برنامجه للحرب

(٦) رغم أن موضوع التضليل والإخفاء لا يشكل جزءا من "الإقرار" الكامل والنهائي والتام، يعتقد الخبراء أن هذا الموضوع له أهميته في فهم البرنامج منذ عام ١٩٩١ فصاعدا.

البيولوجية الهجومية. ومنذ شباط/فبراير ١٩٩٦، لم يقدم العراق أي وثائق أخرى أو تفسيرات يمكن القبول بها فيما يتعلق بالكثير من جوانب برنامجه الخاص بالحرب البيولوجية. وليس مؤكدا ما إذا كان هذا التضليل فيما يتعلق ببعض عناصر برنامج الحرب البيولوجية لا يزال مستمرا.

٤-١٠-٢ ونطاق برنامج الحرب البيولوجية للعراق، على النحو الذي جرى تحديده في عام ١٩٩٥ وما تلى ذلك من "إقرارات" كاملة ونهائية وتامة لا يزال أقل من أن يغطي كامل نطاق برنامج الحرب البيولوجية. ولا يزال يتعين أن تعرض على اللجنة الخاصة الآليات التي تمت بها عملية الإخفاء والمنظمات والأفراد الذين شاركوا فيها، والفلسفة التي تقوم عليها. وهناك الكثير من الجوانب التقنية والعسكرية جرى حذفها أو إساءة عرضها أو التقليل من شأنها. ونتيجة لذلك، فقد قدم العراق معلومات مضللة بشأن اشتراك وزارة الدفاع، وأجهزة الاستخبارات، وهيئات الأمن في برنامج الحرب البيولوجية.

٤-١٠-٣ وفيما قبل حرب عام ١٩٩١ نقلت معدات ووثائق ووسائل وكائنات مجهرية بزرية من مرافق رئيسية للحرب البيولوجية وأعيدت إليها بعد حرب ذلك العام. ويدعي العراق أن بعض هذه الوسائل قد سرقت أثناء هذه العملية. ويشكل هذا الادعاء، في جزء منه، السبب وراء عجز العراق عن تقديم بيان عن جميع الوسائل الموجودة والتي جرى إتلافها والتي يجري استخدامها. بيد أن هذا الادعاء يتناقض مع الأدلة المتوافرة ومع المعلومات التي جرى الحصول عليها عن طريق المقابلات. ويدعي العراق بأن جميع الوثائق المتعلقة ببرنامج الحرب البيولوجية قد أتلفت في عام ١٩٩١ بناء على أوامر من حسين كامل. وهذه حادثة لا يمكن تأكيدها. فبعض الوثائق تمت المحافظة عليها وتجميعها، وهي التي يزعم أنها ظهرت فيما بعد في مزرعة حيدر الخاصة بحسين كامل. ولا يمكن التأكد من مصدر هذه الوثائق.

٤-١٠-٤ ويدعي العراق أن برنامج الحرب البيولوجية قد انتهى في عام ١٩٩١ بدليل قيامه من طرف واحد بتدمير الأسلحة التي تم نشرها ومجموعة العناصر وبعض الوثائق المرتبطة ببرنامج الحرب البيولوجية. بيد أن العراق احتفظ بالمرافق، وبوسائل التنمية، وبالمعدات، وبمجموعات من الموظفين التقنيين الرئيسيين في موقع "الحَكَم"، ولا يزال ينفي وجود برنامج الحرب البيولوجية. وعلى الرغم من استمرار إنكار العراق الاحتفاظ ببرنامج الحرب البيولوجية الخاص به، لا يزال يتعين على حكومة العراق تقديم الوثائق التي تبرهن على تخليه الرسمي عن هذا البرنامج. وكان موقف رئيس وفد العراق أنه لا يمكنه أن يقدم أي دفاع لتبرير أي إخفاء أو تضليل فيما قبل عام ١٩٩٥. وهذه المواقف والأفعال من شأنها أن تثير شكوكا خطيرة بشأن زعم العراق بأن برنامج الحرب البيولوجية قد تم إنهاؤه بالفعل في عام ١٩٩١.

٥ - الخلاصة

٥-١ أجرى الخبراء الدوليون تقييما تقنيا "للإقرار" الكامل والنهائي والتام المقدم من العراق، مستخدمين في ذلك جميع المعلومات المتوفرة فضلا عن التفسيرات والإيضاحات التي قدمها العراق. ولم يسفر اجتماع التقييم التقني عن أي مزيد من الثقة في صحة وشمول "الإقرار". فالعراق لم يقدم أي معلومات تقنية جديدة لها أهميتها بما يدعم إقراره الكامل والنهائي والتام.

٥-٢ يعتبر "الإقرار" المقدم من العراق ناقصا وغير كاف. والمعلومات التي قدمها العراق لا تمثل أساسا لتكوين رأي عن الجزء المتبقي من برنامج الحرب البيولوجية أو تحديد هيكله وتنظيمه. وهذا الأمر مطلوب من أجل الرصد الفعال لمرافق العراق ذات القدرة المزدوجة.

٥-٣ إن تحديد الجزء المتبقي، استنادا إلى مجرد استرجاع المعلومات، لا يوفر أي ثقة بأن موارد مثل الأسلحة، وكميات العوامل البيولوجية، وكميات الأوساط البيولوجية، ومخزونات البزور، قد تمت إزالتها.

٥-٤ إن الجوانب التنظيمية المتعلقة ببرنامج الحرب البيولوجية غير واضحة وليس هناك أي قدر من الثقة في أنه جرى الكشف عن كامل نطاق برنامج الحرب البيولوجية. ولا تزال هناك جوانب أخرى لم يحسم أمرها، مثل وجود برامج معلقة أو إضافية للحرب البيولوجية.

٥-٥ أوضح اجتماع التقييم التقني للوفد العراقي مدى عمق ونطاق قلق الخبراء إزاء "إقرار" العراق المتعلق بالأسلحة البيولوجية.

٥-٦ كشفت إجابات العراق عن أن وفده لم يكن مستعدا لتناول القضايا التي تتطلبها هذه العملية بتفصيل تقني. ولم يغتنم الوفد الفرصة المتاحة له للقيام بذلك. وموقف العراق إزاء المناقشات، كما كشف عنه اجتماع التقييم التقني كان مخيبا للآمال ولم يكشف عن أي تغيير منذ عام ١٩٩٥.

٥-٧ أقر العراق، مع ذلك، بضرورة تحسين "إقراراته" ووعد بالقيام بذلك. وإذا أسفر اجتماع التقييم التقني المتعلق بالأسلحة البيولوجية عن تحقيق تحسن كبير في "إقرارات" العراق الكاملة والنهائية والتامة، فإن ذلك سيكون نتيجة إيجابية.

٥-٨ أعد هذا التقرير بصورة مشتركة من جانب جميع أعضاء الفريق الذين وافقوا عليه بالإجماع واعتمدوه في ١ نيسان/أبريل ١٩٩٨.

٦- الإعراب عن الشكر

٦-١ يعرب الفريق عن امتنانه للمترجمين الشفويين ولمحرري التقرير لما قدموه من مساعدة جليلة. ويعرب الفريق عن امتنانه أيضا لموظفي مركز فيينا الدولي لما أبدوه من كرم ضيافة، وتفان، ودعم مهني قدير خلال مهلة قصيرة.

(توقيعات)

أكي سيلستورم(الرئيس)

هنري غاريغو

أنفنغ غو

بريتا هاغستورم

أوليغ إيغناتييف

كينيث جونسون

دافيد كيلي

هاميش كيليب

غابرييل كراتز - فادساك

سيرجي كوشيرينكو

روك مونتليون - نيتو

إيرلنغ ماير

أندرو روبرتسون

ناديا إيزابيل شورش

كريستيان سيلوس

ريتشارد أ. سبيرتزل

تشارلز تمبلتن

ستيفان تراسكوليسكو

المرفقات

ألف - قائمة الخبراء

باء - التعليق الأولي

جيم - قائمة الوفد العراقي

دال - استنتاجات أولية

التذييلات (نصوص اجتماع التقييم التقني)

١ - بيان افتتاحي

٢ - خلفية تاريخية

٣ - المواقع

٤ - التنظيم

٥ - الاقتناء

٦ - البحث والتطوير

٧ - الإنتاج

٨ - التسليح

٩ - هيئة التصنيع الحربي

١٠ - الإخفاء والتضليل والتقييم

١١ - بيان ختامي

- - - - -